

ربط اقتصادات قارة آسيا



و بالتالي ، يوفر مركز لابوان الدولي للأعمال والمال بيئة عمل مثالية للشركات التي تتطلع إلى الاستفادة من واحدة من أسرع الأقاليم نموًا في العالم. كما أنه يوفر قاعدة مثالية تتوفر فيها كل الاحتياجات لإدارة الثروات

بيئة تجارية قوية و مشرّعة جيداً

كواحد من ثلاثة أقاليم فيدرالية في ماليزيا ، يتلقى إقليم لابوان دعماً إدارياً ومالياً وسياسياً قوياً من الحكومة الاتحادية في ماليزيا ، والتي تعتبر النظام القضائي لإقليم لابوان كجزء أساسي للدولة في صناعة الخدمات المالية

لذلك ، تمارس هيئة لابوان للخدمات المالية أسلوباً قوياً وواقعياً. نظام تنظيمي نسبي متوافقاً مع المعايير الدولية التي وضعتها الهيئات التنظيمية العالمية. و هي عضو في سبع منظمات متعددة الأطراف ، تركز جميعها على تطوير وتنظيم المراكز المالية عالمياً.

كونه جزءاً من ماليزيا ، يلتزم مركز لابوان الدولي للأعمال والتمويل بتقديم التقارير المطلوبة بموجب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية ومعايير الإبلاغ المشتركة التلقائية تبادل المعلومات (سي آر إس أيه أو أي) و تأكل القاعدة وتقاسم الأرباح (بييس ٢٠٠)

باعتباره مركز الأعمال التجارية والمالية الدولية المفضل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، مركز لابوان الدولي للأعمال والمال يوفر للشركات والعملاء في القطاع الخاص نموذجاً مثاليًا للتوازن والحياد والشفافية في الاختصاص القضائي.

مدعومة بشكل جيد وحديثة وعالمية و في إطار قانوني معترف به ، يوفر مركز لابوان الدولي للأعمال والمال قانوناً واضح الأحكام والمبادئ و توجيهات صناعية منفذة من قبل المشرع ، هيئة الخدمات المالية في لابوان (لابوان إف إس إيه) ، كيان قانوني تحت إشراف وزارة المالية للحكومة الماليزية. العمود الفقري لمركز لابوان الدولي للأعمال والمال هو مجموعة من الكيانات التجارية وحلول الاستثمار للمعاملات العابرة للحدود و الأعمال التجارية الدولية بما في ذلك (إن تيك) أو الحلول الرقمية ذات الصلة

بإمكان أي شخص متطلع إلى الاستفادة أو المشاركة في ازدهار أسواق آسيا المزدهرة أن يعتبر مركز لابوان الدولي للأعمال والمال عامل الوصل بين اقتصادات دول آسيا

و في الأخير ، قام الاختصاص القضائي بلعب هذا الدور لأكثر من ٣٠ عامًا

الموقع الاستراتيجي

مركز لابوان الدولي للأعمال والمال يقع في ماليزيا ، الواقع في قلب آسيا ، و يتقاسم منطقة زمنية مشتركة مع المدن الآسيوية الكبرى ، و هو يعتبر مكملًا للمراكز المالية في هونغ كونغ وسنغافورة وشنغهاي

تحقيق التوازن

الامتثال للمعايير الدولية	السرية
<ul style="list-style-type: none">تلتزم بنظام التبادل التلقائي لمنظمة التعاون الاقتصادي BEPS والتنمية و بروتوكول المعلومات ونقاط عملاتفاقية شبكة الازدواج الضريبي الشامل و التي تضم أكثر من 70 اتفاقيةنظام القانون العامعضو في الوكالات الدولية المتعددة الأطرافترسيخ أحكام مكافحة غسيل الأموالالعمل على قاعدة -اعرف عميلك-الاختصاص التمكيني للموادتم قبول شركات لابوان للإدراج في البورصة الوطنية الأسترالية بورصة هونغ كونغ للأوراق المال ، بورصة سنغافورة وناسداك دبي	<ul style="list-style-type: none">إطار قانوني منفصل ومستقل عن البر الرئيسي في ماليزياعدم الافصاح عن المستفيدين أو تسجيلهمتسجيل الثقات غير إلزاميةعدم الافصاح عن المعلومات، هيئة لابوان للخدمات المالية تتعامل بشكل مباشر مع السلطات المختصةالتحكيم و حل النزاع البديل الخيارات مسموح بهاامكانية اختيار النظام القانوني

مجموعة واسعة من الحلول والهيكل

قائمة التشريعات التي تحكم مركز لابوان للأعمال و المال

- قانون شركات لابوان لعام ٢٠٢٢
- قانون ضريبة النشاط التجاري في لابوان لعام ١٩٩٠
- قانون هيئة لابوان للخدمات المالية لعام ١٩٩٦
- قانون ثقات لابوان لعام ١٩٩٦
- قانون شركات لابوان المحدودة والمسؤولية المحدودة
- قانون الشراكات ٢٠١٠
- قانون لابوان للخدمات المالية والأوراق المالية لعام ٢٠٢٢
- قانون لابوان الإسلامية للخدمات المالية والأوراق المالية لعام ٢٠٢٢
- قانون أسس لابوان لعام ٢٠١٠

بالإضافة إلى ذلك ، فإن جميع التعاملات والمعاملات في مركز لابوان للأعمال و المال تخضع تحت قوانين الحكومة الماليزية أدناه

- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعائدات الأنشطة غير المشروعة لعام ٢٠٠١
- قانون حماية البيانات الشخصية ٢٠١٠
- قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية لعام ٢٠٠٢
- قانون هيئة مكافحة الفساد الماليزية لعام ٢٠٠٩
- قانون المركز الوطني لمكافحة الجرائم المالية لعام ٢٠١٩
- إشعارات الصرف الأجنبي الخاصة بمصرف ماليزيا المركزي

يوفر الإطار القانوني الشامل لمركز لابوان الدولي لأعمال والمال مجموعة واسعة من الكيانات القانونية مثل الشركات المقيدة بالأسهم أو عن طريق الضمان والمؤسسات الخاصة والخيرية وصناديق ذات أغراض خاصة ، شركات خلايا محمية ، شركات ذات مسؤولية محدودة والشراكات المحدودة

كما نقدم خدمات وحلولاً في مجالات مثل إدارة المخاطر ، تجارة السلع ، إدارة الثروات ، شركات الأعمال الدولية ، والخدمات المالية الإسلامية والخدمات المالية الرقمية

مركز مالي إسلامي رائد ، يفتخر مركز لابوان الدولي للأعمال والمال بأن كل كيان قانوني في لابوان متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

مركز مالي إسلامي رائد ، يفتخر مركز لابوان الدولي للأعمال والمال بأن كل كيان قانوني في لابوان متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

تم تغطية أحكام الكيانات الإسلامية في لابوان بقانون الخدمات المالية الإسلامية والأوراق المالية لعام ٢٠٢٢م، وهو أول تشريع شامل في العالم يتحكم في الأعمال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للأعمال التجارية الدولية والمركز المالي

كيانات لابوان متوفرة في الأشكال التقليدية والرقمية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية

شركات لابوان و تستخدم على سبيل المثال للأنشطة التالية	حفظ الأصول	النشاط التجاري	الخدمات المصرفية والتأمين وإدارة المخاطر و يشمل التأمين الذاتي المتداولون وغيرها من الأنشطة المرخص بها مثل التأجير و التجارة بالسلع
كيانات لابوان المتخصصة	شركة محدودة بالضمان	الشراكات	شركات الثقات الخاصة شركة الخلايا المحمية لإدارة المخاطر
كيانات حماية الأصول و إدارة الثروة	الثقات (الأعمال الخيرية والعملاء الخاصون)	مؤسسات مؤسست	الثقات الخاصة الثقات الخيرية الثقات ذات غرض
كيانات إدارة الأموال	الصناديق الخاصة	الصناديق العامة	

نظام ضريبي يتسم بالكفاءة والمرونة

يوفر إطار العمل الضريبي لمركز لابوان الدولي للأعمال والمال نظامًا بيئيًا مثاليًا للشركات العالمية لإيواء تعاملاتها الدولية والمعاملات. عمل لابوان التجاري هو أي نشاط تجاري أو غير تجاري يقوم به كيان مسجل في لابوان أو من خلاله أو عبره ، حيث توجد متطلبات معينة للمواد الموصوفة و التي يجب الاستيفاء بها

جميع الأنشطة غير التجارية التي يقوم بها كيان لابوان غير خاضعة لأي ضريبة و تتضمن الأنشطة المتعلقة بجائزة الاستثمارات في الأوراق المالية والأسهم والأسهم ، القروض أو الودائع أو أي ممتلكات أخرى تقع في منطقة لابوان.

تقدمًا لنظام مقاييس فعال و مضمون في ضريبة واضحة المعالم ، مركز لابوان الدولي للأعمال والمال جميع شركات لابوان أو الكيانات التي تمارس نشاط تداول في لابوان تخضع لمعدل ضرائب بنسبة ٢٣٪ على صافي الأرباح المدققة ، مع مراعاة

الالتزام بمتطلبات الجوهر الاقتصادي المنصوص عليها في أمر جريدة صادر عن حكومة ماليزيا. يجوز لكيان لابوان تحديد قانون الضرائب الخاص به ، مع توفير مرونة لا مثيل لها ، تؤدي إلى عدم خضوعها للضريبة بموجب قانون ضريبة الدخل الماليزي لعام ١٩٦٧

تجدر الإشارة إلى أن شركات لابوان بإمكانها الاستفادة من اتفاقيات الازدواج الضريبي الشامل التي أقرتها ماليزيا بالإضافة إلى ذلك ، كيانات لابوان التي تتولى أعمال لابوان لا تخضع لضريبة الاستقطاع على المبالغ المدفوعة أو التي يتم تحويلها إلى غير المقيمين أو رسوم الطوابع

لا توجد ضرائب غير مباشرة في لابوان مما في ذلك ضريبة المبيعات والخدمات والضرائب على رسوم الاستيراد ورسوم الإنتاج

ملاحظة: الخدمات التي يقدمها شخص من خارج لابوان قد تخضع لضريبة الخدمة

سلطة قضائية ممكنة للجوهر

الجوهر هو مفهوم ضريبي شائع يستخدم في تقييم المواقف الضريبية عبر الحدود ، مما يثير التساؤل عن مستوى النشاط التشغيلي وعملية صنع القرار التي تتم في ولاية قضائية معينة

بشكل عام ، تحتاج الشركة إلى إثبات أنها تتمتع بالجوهر من خلال هيكلها الوظيفي مثل الهيكل المادي للمكتب ، الموظفون الذين يديرون العمليات اليومية للشركة ، والإنفاق التجاري وأدوات التشغيل اللازمة أو المعدات ، من أجل إثبات الجوهر في تلك الولاية القضائية

حيث أن هناك متطلبات محددة تجاه إنشاء جوهر اقتصادي للشركات والكيانات في مركز لابوان الدولي للأعمال والمال، من الممكن تنظيم مادة اقتصادية فعالة من حيث التكلفة. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه من الممكن إعادة توزيع الشركات من ولايات قضائية أخرى إلى مركز لابوان الدولي للأعمال والمال

لماذا يعتبر الجوهر الاقتصادي مهم؟ في ضوء التبنّي العالمي لإطار قانون تآكل الأساس وتحويل الأرباح المنصوص من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، يجب على الشركات الالتزام بها لإثبات أنها تمتلك جوهرًا اقتصاديًا حيثما عملت تلك الشركة



للمزيد من المعلومات يرجى زيارة: WWW.LABUANIBFC.COM

مركز لابوان الدولي للأعمال والمال المدمجة ش.ذ.م.م (817593D)

SUITE 3A-2, LEVEL 2 BLOCK 3A
PLAZA SENTRAL, JALAN STESEN SENTRAL
KL SENTRAL, 50470 KUALA LUMPUR
MALAYSIA

البريد الإلكتروني info@libfc.com @LabuanIBFC
رقم الهاتف ٠٠٦٠٣٢٧٧٣٨٩٧٧
رقم الفاكس ٠٠٦٠٣٢٧٨٠٢٠٧٧

وكالة الترويج والتسويق الرسمية لمركز لابوان الدولي للأعمال والمال ، ماليزيا ش.ذ.م.م

توفر هذه الوثيقة معلومات عامة عن مركز لابوان الدولي للأعمال والمال ولا ينبغي الاعتماد عليها عند صياغة قرارات العمل ، ولا ينبغي التعامل معها كإيداع للمشورة المهنية المتعلقة بظروف عمل معينة. بينما تم إعداد جميع المعلومات الواردة هنا بحسن نية ، ولم يتم تقديم أي تمثيل أو ضمان ، صريح أو ضمني ، ولن يتم قبول أي مسؤولية أو التزام من قبل شركة مركز لابوان الدولي للأعمال والمال أو الأعضاء ش.ذ.م.م أو هيئة لابوان للخدمات المالية لدقة أو اكتمال هذه الوثيقة. علاوة على ذلك ، لا تتضمن هذه الوثيقة أي بيان أو رأي فيما يتعلق بالقوانين التي تحكم مركز لابوان الدولي للأعمال والمال أو ماليزيا ويجب دائماً طلب المشورة القانونية المحددة من المؤهلين المحامين و / أو المستشارين المحترفين. بالإضافة إلى ذلك ، لا يتم توجيه هذا المستند إلى أي شخص في أي ولاية قضائية حيث (بسبب جنسية ذلك الشخص أو إقامته أو غير ذلك) هذا المنشور أو توافر أي خدمات مقدمة ضمنه ، محظور ويعتبر غير قانوني. يرجى ملاحظة أن المعلومات الواردة هنا عرضة للتغيير دون إشعار مسبق

تاريخ النشر: يناير ٢٠٢٣م